

Distr.: Limited  
30 September 2015  
Arabic  
Original: English

# التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية



اللجنة الرفيعة المستوى المعنية  
بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب  
الاجتماع المعقود بين الدورتين  
نيويورك، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

تقرير عن الاجتماع المعقود بين الدورتين للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب،  
٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

## المحتويات

### الصفحة

### الفصل

الأول - المقرر الذي اتخذته اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في اجتماعها المعقود بين الدورتين .....	٢
الثاني - الجزء العام الرفيع المستوى .....	٧
ألف - افتتاح الاجتماع .....	٧
باء - عرض التقرير .....	٧
جيم - المناقشة .....	٧
الثالث - اتخاذ مقرر اللجنة واعتماد تقريرها واختتام الاجتماع .....	١٣
الرابع - المسائل التنظيمية .....	١٤

### المرفق

الأول - قائمة المشاركين .....	١٥
الثاني - قائمة الوثائق .....	١٧



الرجاء إعادة استعمال الورق



## الفصل الأول

المقرر الذي اتخذته اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في اجتماعها المعقود بين الدورتين

١ - اتخذت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المقرر الوارد أدناه في اجتماعها المعقود بين الدورتين يوم ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥:

### المقرر 18/IM/1

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تعيد تأكيد قرار الجمعية العامة ١٣٤/٣٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، الذي أقرت فيه الجمعية خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية<sup>(١)</sup>،

وإذ تعيد أيضاً التأكيد على وثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب المعقود في نيروبي في الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وهي وثيقة أيدتها الجمعية العامة في قرارها ٢٢٢/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

وإذ تشير إلى مقرريها ١/١٨ و ٢/١٨<sup>(٢)</sup>،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وإذ تخطط علماً بتقرير الأمين العام المقدم إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في اجتماعها المعقود بين الدورتين في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، والمتعلق بمواصلة تعميم وتنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة<sup>(٣)</sup>، وتشير في هذا الصدد إلى ضرورة أخذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة بعين الاعتبار، علاوة على التوصيات الصادرة عن التقييم المتعلق بمساهمة

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.78.II.A.11 والتصويب)، الفصل الأول.

(٢) انظر 18/IM/1.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١<sup>(٣)</sup>،

وإذ تدرك أيضاً أن وحدة التفتيش المشتركة تقدم، في تقريرها عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة<sup>(٤)</sup>، توصيات إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن تنفيذ تدابير ترمي إلى زيادة تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإذ تحيط علماً بمذكرة الأمين العام المرفقة<sup>(٥)</sup>،

وإذ تلاحظ نتائج التقييم المتعلق بمساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١<sup>(٦)</sup>،

وإذ تلاحظ أيضاً أن دمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ضمن السياسات والأطر الاستراتيجية للصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة يشكل جهوداً إيجابية،

وإذ تسلّم بأهمية إجراء تعيينات الممثلين الإقليميين لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب غير المبتوت فيها حالياً،

وإذ تسلّم بأنه سيتعين إجراء المزيد من المداولات بين جميع الدول بشأن الخيارات المطروحة في تقرير الأمين العام عن الاستضافة المؤسسية لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب<sup>(٧)</sup> قبل البت في هذا الموضوع،

وإذ تعترف بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بالإضافة إلى التعاون فيما بين الشمال والجنوب، والإمكانات التي تنطوي عليها هذه الطرائق الثلاث في التأثير بشكل إيجابي على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتعترف كذلك بأهمية تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما يشمل في هذا السياق مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب،

١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، خلال الدورة السبعين للجمعية العامة، المزيد من المعلومات بشأن المهام والواجبات التي سيضطلع بها مدير مكتب الأمم المتحدة

(٣) انظر DP/2013/31.

(٤) انظر JIU/REP/2011/3.

(٥) انظر A/66/717/add.1.

(٦) انظر SSC/18/3 وقرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٩.

للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتي ستنشأ عن تعيينه في منصب مبعوث الأمين العام المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، من أجل دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٢ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يواصل، حسب الاقتضاء، تنفيذ ما لم ينفذ بعد من التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة<sup>(٤)</sup> وفي تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن مساهمته في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١<sup>(٣)</sup>؛

٣ - تطلب كذلك إلى مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفتها رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تقديم توصيات محددة بشأن الدعم الإضافي الذي يمكن أن تقدمه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وجميع الدول للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما يمكن أن يشمل، في جملة أمور، الانتداب الطوعي للموظفين وتعيين موظفين فنيين مبتدئين لدى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، فضلاً عن تدابير من أجل تعزيز كفاءة المكتب وأثره الناشئ على نطاق المنظومة؛

٤ - تطلب إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مواصلة برنامج عمله بشكل تام مع إطاره الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يُدخل التعديلات اللازمة، حسب الاقتضاء، على إطار المبادئ التوجيهية العملية بشأن الدعم المقدم من الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي<sup>(٧)</sup>، بالتشاور مع جميع دول ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

٦ - تعيد تأكيد الولاية والدور المركزي المسندين إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه مركز التنسيق المعني بتعزيز وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية على الصعيد العالمي وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة. ومع الإشارة إلى أنه سيتعين إجراء المزيد من المداولات بين جميع الدول بشأن الخيارات المطروحة في تقرير الأمين العام عن التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب<sup>(٨)</sup> قبل البت في فكرة جعل مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب جهة مستقلة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الناحية التشغيلية، تطلب إلى الأمين العام أن يُضمّن التقرير الشامل الذي سيقدمه إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية

(٧) انظر SSC/17/3.

(٨) انظر SSC/18/3.

بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في دورتها التاسعة عشرة المقرر عقدها في عام ٢٠١٦، بعد التشاور مع جميع الدول ومكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مقترحاً شاملاً بشأن السبل الملموسة لتعزيز دور مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتحسين الأثر الناشئ عنه، تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبما يشمل الموارد المالية والبشرية والموارد المتعلقة بالميزانية، بوسائل منها إمكانية تعيين ممثل خاص للأمم العام معني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتوصية، في الوقت نفسه، بأن يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إسهامات محددة في إطار هذا التغيير، من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٧ - تكرر الطلب إلى مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفتها رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، إنشاء آلية مشتركة بين الوكالات تكون معززة وذات طابع رسمي بقدر أكبر، يتولى تنسيقها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، لتشجيع على تقديم الدعم المشترك لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتبادل المعلومات عن الأنشطة الإنمائية وعن النتائج التي تحقّقها مختلف المؤسسات كل من خلال نموذج العمل الذي تنتهجه دعماً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وتهيب منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تعيّن جهات تنسيق تمثيلية للانضمام إلى الآلية؛ وتطلب كذلك إلى مديرة البرنامج أن تتيح لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الفرصة ليكون ممثلاً على نحو أكثر انتظاماً في الآليات الاستراتيجية وآليات التنسيق التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية عند مناقشة المسائل التي تؤثر في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

٨ - تلاحظ أيضاً مع الارتياح التقدم المحرز نحو إنشاء فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في إطار العمل الجاري على إنشاء آلية معززة مشتركة بين الوكالات وذات طابع رسمي بقدر أكبر، يتولى تنسيقها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكذلك التقدم المحرز بشأن تعيين جهات تنسيق تابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية للانضمام إلى الآلية؛ وتكرر أيضاً طلبها إلى مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفتها رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، مواصلة إتاحة الفرصة للمكتب ليكون ممثلاً على نحو أكثر انتظاماً في الآليات الاستراتيجية وآليات التنسيق التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية عند مناقشة المسائل التي تؤثر في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

٩ - تهيئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المعنية الأخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية القيام بمساعدة البلدان النامية على تنفيذ مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك تبادل أفضل الممارسات والخبرات المتاحة في بلدان الجنوب، ولا سيما مع أقل البلدان نمواً، بناءً على طلبها وبطريقة تتفق مع ولايات تلك المؤسسات وخططها الاستراتيجية؛

١٠ - تدعو منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى التشجيع على نقل التكنولوجيات وفق شروط متفق عليها بشكل متبادل، بما يعود بالنفع على البلدان النامية في إطار السعي إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

١١ - تكرر طلبها إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً شاملاً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها التاسعة عشرة، وأن يُبلغ اللجنة بالإجراءات الملموسة التي اتخذت من أجل زيادة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما يشمل تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وذلك عن طريق تحسين تخصيص الموارد.

## الفصل الثاني

### الجزء العام الرفيع المستوى

#### ألف - افتتاح الاجتماع

- ٢ - افتتحَ الجلسة في الجزء الافتتاحي للاجتماع، صباح يوم ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، رئيسُ الدورة الثامنة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، وأدلى ببيان استهلاكي.
- ٣ - وفي الجزء الافتتاحي نفسه، أدلت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببيان.
- ٤ - وفي الجزء نفسه أيضاً، أدلى مبعوث الأمين العام المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومدير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ببيان.

#### باء - عرض التقرير

- ٥ - في أعقاب الجزء الافتتاحي المعقود في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، نظرت اللجنة في البندين ٢ و ٣ من جدول أعمالها في ٨ و ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر. وتحقق توافق الآراء بين الدول الأعضاء لاعتماد مقرر في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وترد قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في اجتماعها بين الدورتين في المرفق الثاني لهذا التقرير.
- ٦ - وعرض مبعوث الأمين العام المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومدير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التقرير المتعلق بمواصلة تعميم وتنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة (SSC/18/IM/1).

#### جيم - المناقشة

- ٧ - في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والمشهد الإنمائي السريع التغير على الصعيد العالمي، كررت الوفود الإعراب عن دعمها الثابت لمسألة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مع الإشارة إلى الإمكانيات التي تنطوي عليها هذه المسألة في مواجهة أصعب التحديات الإنمائية، ولا سيما القضاء على الفقر، على النحو الوارد في أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي من المقرر أن تعتمد الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ في مؤتمر القمة الرفيع المستوى الذي ستعقدته. كما وجهت الوفود الانتباه إلى الأهمية التي أولتها الدول الأعضاء لمسألة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون التقليدي بين بلدان الشمال والجنوب في خطة عمل أديس أبابا لعام ٢٠١٥

التي جرى التوصل إليها في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وفي اتفاق شراكة بوسان الذي جرى التوصل إليه في المنتدى الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة في عام ٢٠١١، وفي توافق الآراء الذي تحقق بشأن الشراكة في أول اجتماع رفيع المستوى للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال في عام ٢٠١٤. وأشار المشاركون، الذين تكلموا باسم مجموعات أوفرادى الدول الأعضاء أو باسم منظمات، إلى التوسع الهيكلي المستمر لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في جميع أنحاء العالم، ورحبوا به.

٨ - كما اغتنمت الدول الأعضاء ورئيس اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب هذه المناسبة للإشادة بمساعي مبعوث الأمين العام المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومدير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب المنتهية ولايته، وتوجيه الشكر إليه على التزامه والجهد الذي بذله من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب ورفع مكانته داخل منظومة الأمم المتحدة أثناء ولايته. ورحب المشاركون أيضاً بالمدير الجديد المقرر أن يتولى مهامه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وأعربوا عن ثقتهم في قدرته على قيادة المكتب في هذه المرحلة الحاسمة.

٩ - ورداً على تقرير الأمين العام المتعلق بمواصلة تعميم وتنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة (SSC/18/IM/1)، أعربت الدول الأعضاء ككل عن تأييدها التام للدور القيادي والتنسيقي الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل مواصلة تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الخطط والبرامج الاستراتيجية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وركزت الدول الأعضاء على النجاح الذي حققه المكتب في إيجاد حيز يتسنى فيه للدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الإنمائية غير الحكومية إقامة شراكات شاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية الفعالة. ومع الاعتراف بأوجه النجاح هذه، حثّت الدول الأعضاء كلاً من المكتب ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تكثيف جهودهما من أجل تعزيز المكتب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوجه عام. وفي هذا الصدد، وجّه أحد الوفود الانتباه إلى استنتاج وارد في التقرير ومفاده أنه في عام ٢٠١٤، تلقى ما يقرب من ٨٠ في المائة من المنسقين المقيمين طلبات للحصول على دعم في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأن ٢٠ من بين ٢٢ مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة العاملة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب قد أكدت الإدماج التام لهذا النوع من التعاون في خططها الاستراتيجية. وأضاف الوفد أنه يتطلع إلى الاستراتيجية التي أعدها



برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتي سيجري تقديمها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

١٠ - غير أن الوفود أبدت أسفها لتأخر إصدار تقرير الأمين العام، وأعربت عن قلقها إزاء عدم توفير الوقت الكافي إلى الدول الأعضاء لاستعراض محتوياته. وفي هذا الصدد، أكدت مجموعة من الدول الأعضاء الأهمية الكبرى التي توليها المجموعة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وحثت على عدم تهميش التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مناقشات الأمم المتحدة بشأن التنمية. وطوال فترة الاجتماع، قامت مجموعة من الدول الأعضاء، بعد التركيز على الجهود التي تبذلها على صعيد المرونة والتكيف، بمناقشة زملائها التفاوض من أجل التوصل إلى الهدف النهائي المتمثل في تحقيق توافق الآراء في الاجتماع، ولا سيما بشأن مسألة تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١١ - وأكدت مجموعة الدول الأعضاء ذاتها مع القلق، بعد إشارتها إلى التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن تحسين إدارة وتركيز واتساق وتنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب على نطاق منظومة الأمم المتحدة بغية تعميق الأثر الإنمائي (SSC/18/IM/1)، أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود لجعل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب قادراً على الوفاء بالغرض المنشود، أي مواجهة التحديات التي تنطوي عليها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، وجّهت المجموعة الانتباه إلى النقاط التي أعربت عنها سابقاً وكانت تأمل في أن يعالجها الأمين العام في تقريره، بما في ذلك: (أ) تقديم مقترح شامل بشأن سبل تعزيز موارد المكتب المالية والبشرية والمتعلقة بالميزانية، بسبل منها تعيين ممثل خاص للأمين العام معني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، فضلاً عن تحديد الإسهام المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ (ب) تقديم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في عملية إنشاء آلية مشتركة بين الوكالات تكون معززة وذات طابع رسمي بقدر أكبر، ويتولى المكتب تنسيقها، من أجل تعزيز الدعم المشترك المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بسبل منها تبادل المعلومات والنتائج والدروس المستفادة.

١٢ - ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٩، كررت المجموعة نفسها دعوتها إلى تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب قبل البت في إنشاء مكتب مستقل عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما طلبت المجموعة توضيح ما الذي دفع الأمين العام إلى إعطاء الأفضلية في تقريره لتعزيز المكتب تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وما الذي يعنيه ذلك على صعيد تنمية قدرات المكتب. غير أن وفوداً أخرى أيدت مقترح الأمين العام

بالإبقاء على المكتب تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باعتباره أكثر النماذج كفاءة واستدامة على الأمد الطويل.

١٣ - كما أكدت المجموعة نفسها موقفها الذي تشير فيه إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو مظهر من مظاهر التضامن بين شعوب وبلدان الجنوب، ويسهم في رفاهها الوطني، وفي اعتمادها على ذاتها، سواء على الصعيد الوطني أو الجماعي، وفي تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التنمية المستدامة التي من المقرر أن تُعتمد عما قريب. وشددت المجموعة على أنه من حق بلدان الجنوب، على النحو المشار إليه في وثيقة نيروبي الختامية التي أيدتها الجمعية العامة في قرارها ٢٢٢/٦٤ بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أن تحدّد معالم خطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مسترشدة بمبادئ احترام السيادة الوطنية، والمسؤولية الوطنية والاستقلال الوطني، والمساواة، وعدم فرض الشروط، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتحقيق المنفعة المتبادلة. وكررت مجموعة الدول الإعراب عن موقفها بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لا يحل محل التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وإنما يكملّه. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت المجموعة أنه: (أ) ينبغي للمساعدة الإنمائية الرسمية، التي تشكل مصدر التمويل الرئيسي للعديد من البلدان النامية، أن تستهدف القضاء على الفقر في أبعاده المتعددة؛ (ب) ينبغي المضي قدماً للوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية التي لم يجر الوفاء بها فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية غير المنجزة، (ج) ينبغي تقييم الأثر الناجم عن العجز في المساعدة الإنمائية الرسمية في إطار استعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة الدولي لتمويل التنمية وإعلان الدوحة لعام ٢٠٠١ الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية. وأكدت مجموعة الدول أهمية احترام الحيز السياسي للحكومات الوطنية وصلاحيات الحكومات الوطنية لوضع قواعد تتعلق بالتمويل المحلي العام تمثيلاً مع الأهداف والاحتياجات الخاصة بها، والتي لا ينبغي خلطها مع أهداف التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٤ - وأكدت الدول الأعضاء ككل أن المجتمع الدولي يركز على تحديد أفضل السبل لتحقيق أقصى درجات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وهيئة البيئة المواتية لنجاح هذه الأشكال من التعاون في مرحلة ما قبل المناقشة المتعلقة بالاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، في عام ٢٠١٦، وكذلك على ضوء المبادئ الواردة في وثيقة نيروبي الختامية. وفي هذا الصدد، أشارت الدول الأعضاء إلى عدد من التحديات، بما في ذلك

ضرورة القيام بما يلي: (أ) استكشاف التدفقات الحقيقية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتوضيح كيف أن عوامل المساعدة المالية والتجارة والاستثمار تعيد تحديد الهيكل الدولي للتنمية؛ (ب) استنباط خطط فعالة للتعاون وتبادل الخبرات والدروس المستفادة؛ (ج) تعزيز إقامة الروابط الشاملة للجميع، ولا سيما مع الأوساط الأكاديمية والإدارات المحلية والبرلمانيين، والقطاع الخاص والمؤسسات، في إطار أنشطة التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم فيما بين بلدان الجنوب.

١٥ - وأطلقت دعوة للتركيز على تعبئة الموارد التي تشتد الحاجة إليها من خلال إقامة شراكة عالمية جديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. فتمشياً مع برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للتعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً في عام ٢٠١١، يتعين إعداد مجموعة من التدابير الطموحة لصالح أقل البلدان نمواً، على وجه الخصوص، من أجل رفع التحديات التي ينطوي عليها تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومعالجة أوجه الضعف الفريدة التي ترتبط بتلك البلدان، بما في ذلك وضع خطوط مساءلة واضحة بشأن الموارد الموعودة لقاعدة الموارد المخصصة للأنشطة الأساسية للمؤسسات، والتي ينبغي أن تتاح إمكانية التنبؤ بها، وأن تكون في شكل موارد غير مخصصة ومقدمة دون شروط. وجرى الإشارة إلى أن الاقتصادات الناشئة، بالنظر إلى تجاربها ذات الصلة والقابلة للتكرار، ينبغي أن تضطلع هي الأخرى بدور خاص في مساعدة أقل البلدان نمواً على تحقيق الغايات المنشودة من أهداف التنمية المستدامة، سواء في مكافحة الفقر أو الأمراض، أو مواجهة النزاعات، أو التصدي للتحديات في مجال الصحة العامة وتغير المناخ والأمن الغذائي. ومن شأن أقل البلدان نمواً الاستفادة أيضاً، على الصعيدين العالمي والإقليمي، من تخفيض التعريفات الجمركية وإزالة الحواجز التي تحول دون وصولها إلى الأسواق تشجيعاً للتجارة على نحو أفضل. ويمكن للشراكات فيما بين بلدان الجنوب أن تعزز بناء القدرات الإنتاجية والاستثمارات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً باعتبار ذلك وسيلة لتعزيز دمجها في سلاسل القيمة العالمية، إلى جانب تعزيز التعاون التقني مع الشراكات التقليدية القائمة بين بلدان الشمال والجنوب.

١٦ - ونوهت مجموعة أخرى من الدول الأعضاء، بعد الإشارة من جديد إلى المشهد الإنمائي السريع التغير على الصعيد العالمي، وإلى ديناميات التمويل الجديدة الخاصة به، ووجود مجموعة مختلطة من الجهات المانحة الناشئة والجهات المانحة التقليدية، نوهت بضرورة تجاوز نموذج التنمية التقليدي. ورأت أن هذه الخطوة تتطلب المزيد من الانفتاح على إمكانية تبادل المعلومات بشأن الدروس المستفادة من نماذج التعاون على اختلافها؛ والتوصل إلى فهم

أفضل للمزايا وأوجه التكامل وأوجه التآزر في هذا الصدد؛ وتقديم مساهمات محددة المهدف بطريقة أفضل في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، سعياً إلى تحقيق نتائج التنمية في مجالات المساعدة التقنية وبناء القدرات وتمويل التنمية. وأضافت مجموعة الدول الأعضاء أن استخلاص تلك الدروس والنجاحات والاستناد إليها يتطلبان مجموعة محسنة من الوسائل والأدوات لإجراء أنشطة الرصد والتقييم والإبلاغ، وتحديد أي منها يشكل أكثر الإسهامات كفاءة وفعالية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، شجعت المجموعة جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، بما في ذلك الجهات التي تشارك في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، على الاستفادة من مبادئ فعالية التنمية التي جرى تحديدها في المنتدى الدولية والاستناد إليها، ولا سيما منتدى بوسان الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة لعام ٢٠١١، والاجتماع الرفيع المستوى للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال لعام ٢٠١٤. وقدم أحد الوفود الممثلة على المستوى الوزاري عرضاً عن المعرض الدولي المقرر تنظيمه تحت عنوان "EXPO-2017" أو "طاقة المستقبل" في أستانا، كازاخستان، من أجل النهوض بتطوير واستخدام التكنولوجيات الخضراء في رابطة الدول المستقلة وجميع أنحاء العالم. وأعرب ممثلو عدد من البلدان عن اهتمامهم بالمشاركة في المعرض الدولي.

## الفصل الثالث

### اتخاذ مقرر اللجنة واعتماد تقريرها واختتام الاجتماع

١٧ - في ختام الاجتماع يوم ١٥ أيلول/سبتمبر، اتخذت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب مقررها واعتمدت تقريرها. وطلب رئيس اللجنة في بيانه الختامي إلى المقرر، ماريو أويارزابال (الأرجنتين)، إعداد تقرير اجتماع اللجنة المعقود بين الدورتين، بدعم من الأمانة، وتعميم المسودة على الدول الأعضاء للحصول على تعليقاتها قبل وضع التقرير بصيغته النهائية لتقديمه إلى الدورة التاسعة عشرة للجنة.

## الفصل الرابع

### المسائل التنظيمية

#### ألف - موعد انعقاد الاجتماع ومكانه

١٨ - عقدت اللجنة اجتماعها بين الدورتين في مقر الأمم المتحدة في ٨ و ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٩. واختتمت اللجنة أعمالها في ١٥ أيلول/سبتمبر وليس في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ كما كان مقرراً في وقت سابق، من أجل إتاحة ما يكفي من الوقت لإجراء المفاوضات.

#### باء - الحضور

١٩ - حضر اجتماع اللجنة المعقود بين الدورتين ممثلون عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وحضره أيضاً ممثلون عن الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذا التقرير.

#### جيم - إقرار جدول الأعمال

٢٠ - أقرت اللجنة جدول أعمال اجتماعها المعقود بين الدورتين في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، عند بدء مداولاتها.

## المرفق الأول

### قائمة المشاركين

#### الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، بالاو، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بولندا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توفالو، تونس، جامايكا، الجزائر، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، زمبابوي، سان تومي وبرينسي، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غواتيمالا، غيانا، غينيا - بيساو، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، كابو فيردى، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كينيا، لاوس، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، مالطة، ماليزيا، مصر، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ميكرونيزيا، النرويج، النمسا، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

الدول غير الأعضاء التي لها بعثة مراقبة دائمة في المقر

دولة فلسطين.

المنظمات الحكومية الدولية التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات وأعمال الجمعية العامة والتي تُبقي على مكتب دائم لها في المقر  
الاتحاد الأوروبي.

الأمانة العامة للأمم المتحدة والوحدات الأخرى

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك

الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، منظمة العمل الدولية، برنامج الأمم المتحدة

الإئمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج متطوعي الأمم المتحدة



## المرفق الثاني

### قائمة الوثائق

جدول الأعمال المؤقت لاجتماع اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون  
فيما بين بلدان الجنوب المعقود بين الدورتين (SSC/18/IM/L.1)

تقرير الأمين العام عن مواصلة تعميم وتنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب  
والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة (SSC/18/IM/1)

---